

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9298

الأربعاء، 29 آذار/مارس 2023، الساعة 10/10

نيويورك

الرئيس السيد فرنانديس (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيدة إيفستغنييفا

إكوادور السيد مونتالفو سوسا

البنان السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

سويسرا السيد هاوري

الصين السيد داي بنغ

غابون السيد بيانغ

غانا السيدة بارنور

فرنسا السيد دو ريفيير

مالطة السيد كامليري

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إكرسلي

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود

اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب من خلال تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والآليات الإقليمية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601), Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-08959 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2023/208)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة

بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/208،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (تكلمت بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن

أشكر الأعضاء على إتاحة الفرصة لي لعرض تقرير الأمين العام (S/2023/208) عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب

أنا أيضا بالمثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد جورج نزونغولا - نتالاجا، والممثل الدائم لجمهورية رواندا والممثل الدائم لجمهورية بوروندي في جلسة اليوم.

لقد حدث مرة أخرى تدهور ملحوظ، منذ إحاطتي السابقة للمجلس

(انظر S/PV.9215)، في الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال اشتداد النزاع مع حركة 23 مارس والنشاط المستمر

للجماعات المسلحة الأخرى، مثل القوات الديمقراطية المتحالفة وجماعة زائير والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، على سبيل المثال لا الحصر، يتسببان في معاناة لا تطاق للمدنيين ويزيدان من تفاقم الحالة الإنسانية المأساوية المتزايدة. وفي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري، فر مئات الآلاف من الأشخاص من انتهاكات الجماعات المسلحة والاشتباكات بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبين تحالف الديمقراطيين الكونغوليين وجماعة زائير. وفي كيفو الشمالية على وجه الخصوص، أجبرت الاشتباكات بين حركة 23 مارس والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية 900 000 شخص على الفرار من ديارهم. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية الكبيرة أصلا في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتزايد. وتظل الأزمة الإنسانية واحدة من أكثر الأزمات إهمالا في العالم.

ويعيش المشردون الذين زرتهم في ظروف بالغة الخطورة. كما أغتقم هذه الفرصة لأدعو إلى حشد الموارد اللازمة لتنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023، والتي تتطلب 2.25 بليون دولار. وإنني أدين العقوبات المستمرة التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية، مثل الهجوم على طائرة هليكوبتر تابعة لدائرة الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية في شباط/فبراير، مما أجبر برنامج الأغذية العالمي على تعليق رحلاته مؤقتا في مناطق النزاع. وأدعو جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الضعفاء، أينما كانوا. وفيما يتعلق بمسألة الأشخاص المشردين، أود أن أركز على الحالة الخطيرة جدا التي تجد المرأة نفسها فيها. ولضمان حماية مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتها، من الضروري تمويل الخطة الوطنية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لعام 2023. وهناك حاجة إلى أكثر من مليوني دولار لدعم تلك الأنشطة، لا سيما في المناطق المتضررة من أزمة حركة 23 مارس. ومن بين المبادرات الجارية حاليا، أرحب بإنشاء صندوق لدعم الضحايا وتقديم المساعدة النفسية للمرأة من جانب منظمة الصحة العالمية.

(تكلمت بالإنكليزية)

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتوقف إلى حد كبير على التعاون الوثيق والشفاف مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الأجنبية المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إما على الصعيد الثنائي أو في إطار القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، من أجل ضمان تخطيط وتنسيق أمثل وسلامة متبادلة وحماية حقوق الإنسان. كان عام 2022 واحدا من أكثر الأعوام دموية على الإطلاق بالنسبة لقوات حفظ السلام التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. تعمل البعثة في بيئة متزايدة التعقيد والنقل والخطورة. وعدد كبير جدا من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يضحون بأرواحهم. وأود أن أشيد بالتضحيات التي قدمتها قواتنا، وأن أتقدم مرة أخرى بالتعازي في أعقاب وفاة أحد ذوي الخوذ الزرق من جنوب أفريقيا خلال الهجوم على طائرة هليكوبتر تابعة للبعثة بالقرب من غوما في شباط/فبراير.

إن العمليات العسكرية وحدها لن توفر الاستقرار في شرق الكونغو. وأشيد بالجهود الإقليمية الجارية، مثل المرحلة الثالثة من مشاورات عملية نيروبي، ومؤتمرات القمة المصغرة لعملية لواندا، وعقد اجتماعات القمة المتتالية من جانب جماعة شرق أفريقيا ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ومن خلال قيادة الهيئات الإقليمية، يجري تصميم عمليتي السلام في نيروبي ولواندا لتعزيز الجهود الرامية إلى إيجاد حلول مستدامة للنزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدعو المجلس إلى استخدام ثقله الكامل في تلك الجهود بتشجيع الأطراف على التقيد بالتزاماتها وكفالة مساءلة الأطراف الفاعلة المتمردة. وأشيد بالرئيس السابق كينياتا، بصفته ميسرا، لبدء الأعمال التحضيرية للمرحلة الرابعة من عملية نيروبي، وبالرئيس الأنغولي لورنسو، بصفته رئيسا للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المكلف من الاتحاد الأفريقي، لقراره نشر وحدة أنغولية لدعم آلية التحقق المخصصة ومعسكر حركة 23 مارس.

غدا، 30 آذار/مارس، هو آخر يوم تمنحه المبادرات الإقليمية لحركة 23 مارس للانسحاب إلى جوار جبل سابيني، على الحدود مع

واستجابة لتلك التحديات الأمنية والإنسانية الهائلة، تعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بلا كلل في بيانات معادية للوفاء بولايتها. وتتركز جهودنا على دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية عن حماية المدنيين، فضلا عن نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين، ظلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل بقوة مع القوات المسلحة الكونغولية في الاضطلاع بأوليتها الاستراتيجية الرئيسية المتمثلة في حماية المدنيين من خلال طائفة واسعة من الإجراءات، بما في ذلك الدوريات المشتركة والدعم الناري وتبادل المعلومات وجمع المعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجستي. وقد اتخذت قوتنا موقفا مرنا، مما سمح بإعادة الانتشار السريع للقوات استجابة لتنبيهات الإنذار المبكر واندلاع أعمال العنف.

وفي إيتوري، استغلت الجماعات المسلحة التابعة لتحالف الديمقراطيين الكونغوليين والقوات الديمقراطية المتحالفة وجماعة زائير تحول تركيز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في اتجاه ماسيسي وروتشورو ضد حركة 23 مارس. وأنشأت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدات قتالية ثابتة في كامبالا وبوكوكو للتصدي لتزايد انعدام الأمن في إقليم دجوغو وتسهيل تحركات النازحين وتأمين الممرات الإنسانية. وأحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز انتشارها العسكري والشرطي في إيتوري ومواصلة الجهود الرامية إلى التصدي للتهديد الخطير الذي تشكله الجماعات المسلحة العاملة في المقاطعة على المدنيين.

كما استجابت البعثة بسرعة للهجمات الإرهابية بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع من قبل القوات الديمقراطية المتحالفة في إقليم بيني بتقديم دعم لإزالة الألغام والإجلاء الطبي للمدنيين المصابين. وفي كيفو الجنوبية، وفرت البعثة حماية مكثفة للسكان المشردين في بيجومبو وميكينغي. وأود أن أشدد على أن فعالية حماية بعثة منظمة الأمم

بل وأدت إلى دعوة جزء من المعارضة إلى مقاطعة تسجيل الناخبين. وأكرر ندائي إلى جميع أصحاب المصلحة الكونغوليين للعمل معا لكفالة عملية انتخابية سلمية وشفافة وموثوقة وشاملة للجميع في امتثال صارم للدستور والقانون الانتخابي. وأكرر استعداد البعثة، من خلال ولايتها لاستخدام مساعيها الحميدة، لدعمها في هذا الصدد.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي 24 آذار/مارس، أجرى الرئيس تشيسيكيدى تشيلومبو تعديلا وزاريا على حكومته. وأتمنى لإدارته الجديدة النجاح في تنفيذ برنامجها. وبالإضافة إلى دعم حماية المدنيين، تظل البعثة ملتزمة بدعم جهود الحكومة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. وبرنامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار هو المبادرة الرئيسية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبعثة مكلفة بدعمه على سبيل الأولوية. وبينما تساعد البعثة في وضع آليات لفرز المقاتلين السابقين والتدقيق في شأنهم، فإنني أشجع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تظل حازمة في حظر العفو وإعادة الإدماج في الجيش للمسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وسيكون ذلك ضروريا لاستعادة الثقة بين السكان ومؤسسات الدولة. ويجب تعزيز قدر أكبر من التكامل بين البرنامج وعملية العدالة الانتقالية الوطنية، مع إجراء مشاورات وطنية.

وبالمثل، لا يمكن لبرنامج التسريح ونزع السلاح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار أن ينجح بدون إصلاح القطاع الأمني. وأحث الحكومة الجديدة على الاستثمار في تفعيل تلك العمليات، التي بدونها لا يمكن إحراز تقدم في تحقيق الاستقرار في شرقي الكونغو. والإصلاح الناجح للقطاع الأمني ضروري أيضا لتمكين استراتيجية خروج البعثة والانتقال إلى شراكة جديدة مع الأمم المتحدة. وسيمكن من نشر قوات الأمن وحشد الموارد المالية الكافية اللازمة لإعادة بسط سلطة الدولة والتفويض السريع لبرامج التنمية، فضلا عن دعم حقوق الإنسان وتعزيز المصالحة المجتمعية. ويبين رحيل

رواندا وأوغندا. واشتركت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والجيش الأنغولي في تحديد مواقع لتجميعها. وفي حين انسحبت حركة 23 مارس من بعض مواقعها، فإنها لا تزال تسيطر على أجزاء كبيرة من أقاليم ماسيسي وروتشورو ونيراغونغو، في انتهاك لبلاغ لواندا. وأدعوها مرة أخرى إلى الامتثال الكامل لبلاغ لواندا. ويجب أن يحترم الجميع في المنطقة السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها. وبينما ينتشر انعدام الأمن، استمرت التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في الازدياد، مما أسفر عن وقوع عدة حوادث عبر الحدود. وتشكل تلك المواجهات خطرا شديدا بالتصعيد الإقليمي.

(تكلمت بالفرنسية)

وفي سياق انعدام الأمن والأزمة الإنسانية، تستعد جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في 20 كانون الأول/ديسمبر. وأشيد بنقاني السلطات الكونغولية واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في تصميمهما على الوفاء بالمواعيد النهائية في مواجهة التحديات اللوجستية، ولا سيما في مواجهة انعدام الأمن. وفي شرق الكونغو، يشكل العنف والاشتباكات وتشريد السكان، ومشكلة المناطق الخاضعة لسيطرة حركة 23 مارس، عقبات خطيرة أمام مهمة تسجيل الناخبين. وفي غرب البلد، يشكل العنف الطائفي في مقاطعة ماي - ندومبي، الذي لا يزال مستمرا، عائقا أمام العملية. وفي ضوء تلك التحديات وتماشيا مع ولايتها، تدعم البعثة، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة، العملية الانتخابية واستجابت بنقل 126 طنا من المواد الانتخابية للجنة الانتخابية إلى مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. تدعم البعثة أيضا الشمولية والسير السليم للعملية الانتخابية من خلال التواصل مع المرشحين المحتملين والمجتمع المدني.

وأرحب بجهود اللجنة الانتخابية، التي تسعى إلى التصدي للتحديات التشغيلية لتسجيل الناخبين بتمديد فترات التسجيل، وفرض جزاءات لردع الممارسات الخاطئة من جانب وكلائها، وشجب خطاب الكراهية. ومع ذلك، لا تزال العملية الانتخابية تتسم بانعدام ثقة مقلق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في المجتمع المدني والمعارضة،

أولاً، يجب أن نعزز جهودنا لضمان سلامة أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيادتها. ومنذ أكثر من عام، فإن أعمال حركة 23 آذار/مارس، وهي جماعة مسلحة فرض عليها مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي جزاءات، ما فتئت تزعزع الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الأيام الأخيرة، انسحبت الحركة من عدد من المواقع، لا سيما حول ساكي. ويجب أن تستمر عمليات فك الاشتباك الأولية تلك وفقاً لعملية لواندا التي وافق عليها الاتحاد الأفريقي. وكما ذكر الرئيس ماكرون خلال زيارته إلى كينشاسا في 4 آذار/مارس، يجب تنفيذ الخطوات التي اتفق عليها الجميع: احترام وقف إطلاق النار والتحقق منه تحت إشراف أنغولي؛ وتجميع قوات الحركة؛ وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ ونشر قوات إقليمية. ويجب أن يتوقف فوراً كل الدعم الخارجي المقدم إلى حركة 23 آذار/مارس والجماعات المسلحة الأخرى الناشطة على الأراضي الكونغولية.

ويجب أن تعزز عملياً لواندا ونيروبي كل منهما الأخرى. وتثني فرنسا على جهود القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، التي يجب أن يستمر انتشارها في المناطق التي تحررت بانسحاب الحركة. وترحب فرنسا أيضاً بإيفاد وحدة أنغولية قريباً لتأمين مناطق تجميع قوات الحركة وحماية آلية التحقق المخصصة. وندين الهجمات التي تشنها المجموعات المسلحة التابعة للقوات الديمقراطية المتحالفة وتعاونية تنمية الكونغو، فضلاً عن الأنشطة الجارية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ويجب نزع سلاح جميع المقاتلين.

ثانياً، على جميع الجهات الفاعلة في الميدان أن تعمل معاً لحماية المدنيين والفئات الأكثر ضعفاً. ويجب أن تعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (البعثة) والقوات المسلحة الكونغولية جنبا إلى جنب مع القوات الإقليمية بطريقة متماسكة ومنسقة لحماية المدنيين. وتدعو فرنسا الأمين العام والدول الأعضاء إلى تزويد البعثة بالوسائل اللازمة لتنفيذ ولايتها. وتحتاج البعثة أيضاً إلى أن تكون قادرة على دعم نشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا. وتدعو إلى مواصلة تقديم الدعم للسلطات الكونغولية

البعثة عن تتجانيا ما يمكن تحقيقه بتوفير العزم اللازم. إذ دعمت البعثة نشر 174 ضابط شرطة لتسليم مخيم بينديرا بنجاح إلى الشرطة الوطنية الكونغولية في شباط/فبراير. بيد أن الأمر يتطلب حضوراً أقوى لقوات الأمن الكونغولية لتفادي ثغرات الحماية. وفي حين أن وكالات الأمم المتحدة قد عباأت الموارد لتوطيد السلام من خلال المشاريع المشتركة، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى جهود التنمية والمصالحة التي تقودها الحكومة للحفاظ على السلام والاستقرار.

(تكلمت بالفرنسية)

وفي الختام، أود أن أشكر المجلس على دعمه المستمر لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى زيارته في الفترة من 9 إلى 13 آذار/مارس، التي أظهرت تضامناً من الأمم المتحدة وتعبئتها في مواجهة التحديات الأمنية والانتخابية والهيكلية في البلد. وأشار إلى أن هذه الزيارة سرعان ما أعقبتها زيارة من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ما يدل على تضامن المنطقة والتزامها. وأرحب أيضاً بزيارة البابا إلى كينشاسا في الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير، التي حملت رسائل سلام ومصالحة في هذه الأوقات الصعبة التي يمر بها البلد.

وأخيراً، أتوجه بالشكر مرة أخرى إلى جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وموظفيها، وكذلك إلى الموظفين المدنيين الوطنيين والدوليين في البعثة. وأشيد بجهودهم المستمرة دعماً للسلطات الوطنية وسلطات المقاطعات وقوات الدفاع والأمن في تنفيذ ولايتنا في سياق صعب للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها الإعلامية، وأود أن أؤكد على ثلاث نقاط.

السيد إيكيرسلي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة على إحاطتها الإعلامية المفيدة جدا وعلى كل الدعم الذي قدمته هي وفريقها إلى مجلس الأمن في زيارتنا الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي رأينا خلالها مباشرة شدة الأزمة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن السياق الصعب للغاية الذي تعمل فيه البعثة. وقد شهدنا أيضا بعض الخسائر البشرية المأساوية. ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف وتدهور الحالة الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن ندين بشدة التقدم المستمر عبر مقاطعة كيفو الشمالية لحركة 23 آذار/مارس التي فرضت عليها الأمم المتحدة جزاءات، وهي جماعة مسلحة غير مشروعة. وقد تسبب استئناف العنف في معاناة إنسانية كبيرة ونزوح أكثر من 800 000 شخص منذ آذار/مارس 2022. وندين بشدة العنف الذي ترتكبه كل الجماعات المسلحة الأخرى. يجب أن يتوقف كل دعم للجماعات المسلحة، بما في ذلك الدعم الخارجي لحركة 23 آذار/مارس، وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أي نفوذ لديها لتهدئة الوضع.

ونرحب بمؤشرات انسحاب حركة 23 آذار/مارس وتسليم المواقع إلى القوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا، ولكن أي انسحاب يجب أن يكون كاملا ومتماشيا مع العملية المتفق عليها على أساس خريطة طريق لواندا. لقد حان الوقت، كما سمعنا من الممثلة الخاصة. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للجهود الدبلوماسية الإقليمية، بما في ذلك عمليتي نيروبي ولواندا. وتحث المملكة المتحدة جميع الأطراف على احترام الالتزامات التي تعهدت بها في إطار هاتين العمليتين، بما في ذلك ما يتعلق بسحب حركة 23 آذار/مارس، ووضع حد لجميع أشكال الدعم للجماعات المسلحة ووقف استخدام خطاب الكراهية التحريضي. ويجب على القوات الإقليمية والثائية المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - بما في ذلك القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، وقوة الدفاع الوطني البوروندية، والقوات الأنغولية الذي أعلن عن نشرها مؤخرا - أن تشارك فيما بينها ومع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو

حتى تتمكن من الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين. ويجب أيضا أن تسود نفس روح الشراكة هذه في الاستجابة الإنسانية. ولاحظ المجلس، خلال زيارته لمخيم بوشاغارا، أن ثمة جهودا بارزة تبذلها مختلف الجهات الفاعلة التي تعمل معا، ولا سيما الجهات الفاعلة الأممية. وعلى السلطات الكونغولية أن توفر المزيد من المواقع لاستقبال اللاجئين والنازحين. وفرنسا، التي تشارك في الاستجابة لحالة الطوارئ الإنسانية في غوما، ستقدم 34 مليون يورو كمعونة لتلبية احتياجات السكان الأكثر ضعفا. وكجزء من الجسر الجوي الإنساني للاتحاد الأوروبي، جلبت ثلاث رحلات جوية 100 طن من البضائع، بما في ذلك ملاحئ الطوارئ ومستلزمات النظافة الصحية والأدوية. وسيقدم الاتحاد الأوروبي 50 مليون يورو كمساعدات إنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2023.

ثالثا، يجب أن يستمر التقدم في مجال العدالة وفي التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر. وقد أحرز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب. وأشار تحديدا إلى القانون الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر الماضي لحماية ضحايا العنف الجنسي وتعويضهم. ويجب أيضا مواصلة بذل الجهود لضمان العدالة الانتقالية وحماية حقوق الإنسان ومكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف.

وفي الختام، تؤكد فرنسا مجددا دعمها لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنظيم انتخابات شفافة وحرّة وشاملة ضمن الإطار الزمني الذي ينص عليه الدستور. وبذلت جهود كبيرة للتشجيع على تسجيل الناخبين. وتقدم البعثة الدعم اللوجستي. وتعمل المنظمة الدولية للفرانكوفونية أيضا، بناء على طلب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، على تقديم الدعم للمؤسسات والمجتمع المدني المشاركين في الدورة الانتخابية. ويجب تهيئة الظروف المناسبة لإجراء الانتخابات على النحو السليم في جميع أنحاء أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب ألا يسمح لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تقع ضحية للحرب. الطريق إلى السلام ممكن إذا تحمل الجميع مسؤولياتهم.

أيضا فرصة قيمة وفريدة لإلقاء نظرة فاحصة وموضوعية وشفافة على بعض احتياجات البلد والتحديات التي يواجهها والفرص المتاحة له. ونعرب عن امتناننا لصراحة ممثلي السلطات الوطنية والمجتمع المدني وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بالحصول على المعلومات، الأمر الذي مكّننا من فهم أفضل بكثير لما نقرأه في التقارير التي يتلقاها المجلس.

ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي أنجزته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في فترة تسجيل الناخبين لانتخابات عام 2023. كما نعرب عن ارتياحنا للجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة وتدعو إلى تعزيز تلك المبادرات وفقا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء تأثيرات تدهور الأوضاع الأمنية على السكان الأمر الذي من شأنه أن يعرّض الانتخابات المقبلة للخطر. لذلك نحث جميع الأطراف الفاعلة المعنية على مواصلة العمل لضمان إجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة، باعتبارها الآلية الوحيدة التي تمكّن من الانتقال إلى سلام دائم.

تدين إكوادور الهجمات المستمرة على السكان المدنيين من قبل مختلف الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وحركة 23 مارس والماي ماي وغيرها. ونشيد بالعمل الهائل الذي تؤديه البعثة في رصد تلك الهجمات وتوفير المعلومات عنها في مناطق العمليات الرئيسية للبعثة في مقاطعات إيتوري كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ونرى أن من الأهمية بمكان ضمان حصول البعثة على الموارد اللازمة لتمكينها من أداء ذلك العمل لكفالة وصول المساعدات الإنسانية والمساعدة لأجل حماية المدنيين. لقد وافقت السيدة كيتا هذا الصباح بتقرير شامل عن هذه المسائل التي تتطلب جميعها اهتماما مستمرا من قبل المجلس. ولا يمكننا صرف الانتباه عن أعمال العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتبين التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان الصارخة حيث أبلغ عن 844 حالة من بينها 628 حالة على الأقل تشمل الإعدام جزافا وخارج نطاق القضاء بمن في ذلك إعدام 11 امرأة و 52 طفلا أن البلد يواجه حالة طوارئ.

الديمقراطية بشكل جوهري في فض الاشتباك بين عملياتها. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان حماية المدنيين وسلامة وأمن حفظة السلام والتنفيذ الفعال لولاية البعثة.

وتؤيد المملكة المتحدة البعثة تأييدا كاملا، بما في ذلك دورها الحيوي في حماية المدنيين وتيسير المساعدة الإنسانية. ونشيد بالبعثة والممثلة الخاصة لعملهما في ظروف صعبة، ولكن البعثة لا يمكنها أن تعالج تلك الأزمة بمفردها. والتعاون الفعال من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مع البعثة أمر حيوي لضمان أن تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. ونشجع الحكومة على الدخول في حوار جاد مع البعثة لتوضيح الكيفية التي يمكننا بها تحقيق إعادة تشكيل مسؤولة وقائمة على الظروف لوجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع إلى تلقي خيارات لذلك في تموز/يوليه. وعلى الحكومة أيضا أن تقوم بعملها مع البعثة بشأن الركائز الحاسمة لعملية السلام، مثل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

ويجب أن نجتمع معا كمجلس لتوجيه رسالة بسيطة جدا. لا بد أن يتوقف العنف لإعطاء الحوار فرصة للنجاح. وهذا هو السبيل الوحيد لبناء الثقة وتوفير حل دائم للأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا في جلسة اليوم.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأشكر الممثلين الدائمين لفرنسا وغابون على قيادتهما في تنظيم زيارة مجلس الأمن إلى كينشاسا وغوما خلال الفترة من 9 إلى 12 آذار/مارس مؤكدة التزام أعضاء المجلس بمواصلة العمل للتغلب على التحديات الناشئة عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنسبة لإكوادور كانت تلك الزيارة

فهذه لحظة محورية بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وينبغي أن ينصب تركيز المجلس على أمن وسلامة المدنيين وخاصة النساء والأطفال. لقد رسخت زيارة المجلس إيمان بلدي بنهج متزامن يعالج أسباب وأعراض انعدام الأمن بينما يعطي الأولوية أيضا لحماية المدنيين. بعد زيارتنا لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أود أن أشدد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، إن الحوار الإقليمي ضروري لتلبية تطلعات الشعب الكونغولي إلى السلام والازدهار. ونشيد بجهود القادة الإقليميين في إطار عمليتي نيروبي ولواندا وعملهم لتنسيق مساعي صنع السلام تلك. تدعم الإمارات العربية المتحدة الجهود الإقليمية التي تعزز الحوار السياسي والأمن والاستقرار من قبيل نشر القوة الإقليمية لجامعة شرق أفريقيا. ولكي تؤدي تلك الجهود ثمارها فلا مناص من تخفيف حدة التوترات تحقيقاً لتلك الغاية نكرر الدعوة التي وجهها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بلاغه المؤرخ 17 شباط/فبراير لتنفيذ اتفاق أديس أبابا الإطاري من قبل الدول الموقعة عليه.

ثانياً، يجب إعطاء الأولوية لجهود الحماية لضمان الاستقرار في الأجل الطويل. ويكتسي عمل البعثة أهمية كبيرة لحماية النساء والفتيات والمجموعات المحلية من العنف الجنسي والجسدي. كما تعد مشاركة المرأة في جهود السلام عاملاً رئيسياً لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل، ولكن لن تتسنى لها المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة في جهود إدارة النزاعات وبناء السلام إلا بضمان حمايتها من العنف. وندعو البعثة إلى بذل جهود إضافية لتحقيق تلك الغاية.

ثالثاً، يساورنا القلق إزاء الانتشار المستمر لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة والمغلوبة ضد البعثة والأمم المتحدة على نطاق أوسع. ونكرر دعوتنا للبعثة إلى تعزيز جهودها لمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة. وينبغي لمجلس الأمن دعم تلك الجهود. علاوة على ذلك يجب تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار بشكل كامل بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع أخرى تهدف إلى إصلاح قطاع الأمن. إن فشل الجهود لن يؤدي إلا إلى

أخيراً وكما لوحظ خلال الزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تطرقت إليها في بداية بياني، لا يمكن للمجلس أيضاً أن يتجاهل العوامل الناشئة في رواندا والتي ربما تؤدي إلى زيادة التوترات. عليه نحث على حل أي خلافات قائمة من خلال الحوار والآليات القائمة لحل النزاعات بما في ذلك الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى لشرق البلد.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أبدأ بشكر الممثلة الخاصة كيتا على إحاطتها وأن أرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي في جلسة اليوم.

أتاحت زيارة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية فرصة للإمارات العربية المتحدة لتعزيز التزامها تجاه ذلك البلد وشعبه فضلاً عن تعزيز الحوار الإقليمي والتهذئة ودعم جهود البعثة في هذا الوقت الحرج. تشيد الإمارات العربية المتحدة بالعمل الهام الذي اضطلعت به السيدة كيتا وغيرها من موظفي الأمم المتحدة العاملين في الميدان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشكر أيضاً حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمانة العامة للأمم المتحدة على ضمان نجاح الزيارة كما نشكر فرنسا وغابون على مشاركتهما في قيادة البعثة.

كما أتاحت زيارة المجلس فرصة لتقدير عمل حفظة السلام التابعين للبعثة وهم يضطلعون بمهام شاقة وضرورية في واقع معقد وخطير في كثير من الأحيان. إن الحالة الراهنة تبعث على القلق العميق بينما يزداد انعدام الأمن في شرق البلد. تستهدف الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة المدنيين وتشريد مئات الآلاف من الأشخاص قسراً. كما تشكل حركة 23 مارس وغيرها من الجماعات المسلحة تهديداً خطيراً لجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك للسلم والأمن في جميع أنحاء المنطقة. وندين انتهاكات حركة 23 مارس لوقف إطلاق النار. ويجب على جميع الجماعات المسلحة، بما فيها حركة 23 مارس وقف أعمالها العدائية فوراً وإلقاء أسلحتها دون قيد أو شرط.

نظرة ثاقبة قيّمة للعمل الهام الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل أعطتنا أيضاً فهماً أعمق وأكثر واقعية للحالة الإنسانية والأمنية المتدهورة في شرق البلد.

وترحب الولايات المتحدة بمبادرة والتزام الشركاء الإقليميين، ولا سيما المشاركين في عملية نيروبي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا وعملية لواندا، ونقر بالتقدم المتواضع المحرز حتى الآن نحو تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في البلاغات السابقة. وتدعو الولايات المتحدة جميع الأطراف إلى العمل بسرعة للوفاء بتلك الالتزامات بالكامل.

وتكرر الولايات المتحدة دعوتها رواندا إلى إنهاء دعمها لحركة 23 مارس التي تحظرها الأمم المتحدة، وتحت أعضاء المجلس على النظر في كيفية تعارض هذا النوع من الدعم مع نظم الجزاءات القائمة. ونذكر جميع الدول بأهمية السلامة الإقليمية للدول بوصفها أحد المبادئ التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة - وهو أمر يعمل مجلس الأمن جاهداً لحمايته. وهذا لا يعني أن رواندا هي المسؤولة الوحيدة عن النزاع. وبالأحرى، أدت أفعال حركة 23 مارس ورواندا إلى تصعيد الحالة الإنسانية والأمنية المقلقة بالفعل.

وما فتئت الولايات المتحدة تشعر بالقلق منذ أمد بعيد إزاء تعاون القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع الجماعات المسلحة في الشرق، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وكما ذكرنا في مناسبات عديدة سابقة، نكرر دعوتنا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إضفاء الطابع المهني الكامل على قواتها الأمنية وإنهاء التعاون مع الجماعات المسلحة فوراً.

لقد أصبح من الواضح جداً أن مستوى المعلومات المضللة وخطاب الكراهية الموجه نحو رواندا والأقليات والبعثة يُعرض المدنيين وحفظ السلام للخطر بشكل متزايد. وأثناء وجودي في كينشاسا، دعوت المسؤولين في حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى التنديد بخطاب الكراهية، ومحاسبة الأفراد على التحريض على العنف، وتصحيح هذه الروايات الضارة. وأكرر تلك الرسائل اليوم. كما أننا لا نزال نشعر بقلق

تفاقم النزاع ومن شأن سياسات إعادة الإدماج الفعالة أن تحفز أعضاء الجماعات المسلحة على إلقاء أسلحتهم والعودة إلى الحياة المدنية. في ذلك الصدد، فإن دور البعثة حاسم، لا سيما عملها مع جميع أصحاب المصلحة لدعم التماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود المجتمعي. وإذ نقرب من ميعاد الانتخابات يجب على الجماعات المسلحة وقف أعمالها العدائية ونبذ العنف. وينبغي أن نواصل تهيئة الظروف المفضية إلى بيئة سلمية وأن ندعم إجراء انتخابات ذات مصداقية تسمح بسماع أصوات جميع الكونغوليين.

أخيراً، أود أن أتناول الحالة الإنسانية المروعة في شرق البلد. لقد كانت زيارة المجلس إلى مخيم بوشانغارا للمشردين داخليا بالقرب من غوما تذكراً بالحالة الأليمة التي يواجهها ملايين الأشخاص الذين شردوا من ديارهم ومجتمعاتهم. كما كانت مثالا واضحا على العواقب الواضحة لعدم احترام القانون الدولي الإنساني. ومن الضروري أن يتقيد جميع حاملي السلاح بالتزاماتهم وأن يمتنعوا عن استهداف المدنيين أو الأهداف المدنية. وبالمثل، يتطلب النجاح في إيصال المعونة سلامة العاملين في المجال الإنساني وحمايتهم. ويجب علينا جميعاً أن نجدد التزامنا بتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للنازحين وأن نكفل حصولهم على الخدمات الأساسية.

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أبرزت زيارة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية العمل الذي لا يزال يتعين القيام به من أجل توطيد السلام في البلاد وزيادة التواصل والتعاون بين الأطراف المعنية الرئيسية لللازمين لتحقيق هذا الهدف. ويجب على المجلس أن يواصل العمل مع جميع الشركاء في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الأوسع.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها التي قدمتها اليوم. وأشكرها أيضاً على استضافة مجلس الأمن خلال زيارته لجمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت سابق من هذا الشهر. لم تمنحنا الزيارة

لن تحل البعثة النزاع بمفردها، ولا ينبغي لأحد أن يتوقع شيئاً كهذا. ولكن يمكن للبعثة أن تؤدي دوراً هاماً بدعم من عمليتي نيروبي ولواندا وبالتنسيق معهما، وإلى جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والدول المجاورة والأمم المتحدة. وأشكر السيدة كيتا على التزامها بإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى الأوسع نطاقاً.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): يُشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غانا وموزامبيق وبلدي غابون. وأغتتم هذه الفرصة لأشيد بالعمل الهام الذي قامت به السيدة بينتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام، والذي شهده المجلس مباشرة خلال بعثته الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتوفر لنا إحاطتها الشاملة معلومات إضافية تسمح بفهم أفضل لأنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحالة في البلد. وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وجمهورية بروندي في هذه الجلسة. سيركز بياننا على أربع نقاط، وهي المسائل الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية.

ويساور الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس قلق خاص إزاء تدهور الحالة الأمنية، ولا سيما في مقاطعتي إيتوري وكيفو بسبب الهجمات المتكررة التي تشنها الجماعات المسلحة. ويشهد الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية باستمرار تصعيداً في عمليات القتل والعنف الذي لم يسبق له مثيل، ويستهدف الأطفال والنساء دون تمييز. وقد أعاد هذا العنف، الذي ارتكبه أساساً الجماعات المسلحة التابعة لحركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وغيرها من الجماعات المتمردة، مناخاً من الرعب بين السكان.

وما فتئت جمهورية الكونغو الديمقراطية تختنق، على مدى 25 عاماً، تحت نير الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، مع وقوع أكثر من 10 ملايين وفيّة. لقد تمت التضحية بالشباب الكونغولي وحرمانهم من التعليم وتجنيدهم قسراً في الجماعات المسلحة، في حين تقع النساء

بالغ إزاء العدد المتزايد من الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - فرع جمهورية الكونغو الديمقراطية، المعروف أيضاً باسم القوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو ضد المدنيين. ولا يمكن لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركائها الإقليميين والدوليين أن يتجاهلوا ذلك العنف المستمر.

وفي تلك البيئة الصعبة جداً، ما فتئت البعثة تعمل على الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك تقديم دعم لوجستي محدود للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المطلوب رسمياً. وقد شجعتني أن أعلم أن اللجنة كانت تتسق عن كثب مع البعثة. وستساعد تلك الشراكة على التمكين من إجراء عملية تسجيل الناخبين في الوقت المناسب وبصورة شاملة استعداداً للانتخابات في وقت لاحق من هذا العام. وينبغي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقاً للموايد النهائية الدستورية.

كما تواصل البعثة وجمهورية الكونغو الديمقراطية العمل معاً بشأن الخطة الانتقالية للبعثة القائمة على المعايير. وأذكر سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية بمسؤوليتها عن العمل عن كثب مع قيادة الأمم المتحدة للوفاء بتلك المعايير حتى تتمكن البعثة من الانسحاب بأمان ومسؤولية في الوقت المناسب. ويجب أن تعمل جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري معاً لضمان استمرار المهام الأساسية، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان وضمان المساءلة، قبل تلك المرحلة الانتقالية وأثناءها، والأهم من ذلك بعدها.

وبالمثل، نذكر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بطلب مجلس الأمن تقديم تقرير سري عن جهود إدارة الأسلحة والذخائر في أعقاب تخفيف المجلس للجزاءات في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. سيوفر ذلك التقرير نظرة ثاقبة قيمة لقدرات الحكومة وسيتمكن المجتمع الدولي من المساعدة في منع الاتجار بالأسلحة الصغيرة وتحويل وجهتها.

تقدم الولايات المتحدة دعمها الكامل للممثلة الخاصة للأمين العام كيتا وفريقها وهم ينفذون ولايتهم وسط ظروف متزايدة الصعوبة.

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بغية تعزيز التنسيق على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، ترحب المجموعة بالمساهمة القيمة التي قدمتها البعثة لقوات الدفاع الكونغولية. ونقر بإسهامها الهام، لا سيما في حماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان.

ونشجع الجهود الرامية إلى التنسيق والاتصال والتعاون بين سلطات الجمهورية الديمقراطية والبعثة. وندين حملات المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة الموجهة على وجه الخصوص ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوة الإقليمية لشرق أفريقيا. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها البعثة لمكافحة هذه الآفات، فضلا عن الدعم النشط من المنظمة الدولية للفرانكوفونية في إقامة مشاريع شراكة بين منظمات المجتمع المدني بشأن مسائل من قبيل التحقق من الحقائق.

وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية للبعثة، تؤكد غابون وغانا وموزامبيق من جديد الحاجة الماسة إلى إجراء انسحاب تدريجي منظم بالتشاور مع السلطات الكونغولية. وترحب المجموعة بالتقدم الذي أحرزته حكومة الجمهورية الديمقراطية في تنفيذ المعايير المحددة في الخطة الانتقالية المشتركة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تمثل عمليتا نيروبي ولواندا حلين سياسيين أفريقيين لإنهاء الأزمة ويستحقان الدعم من المجتمع الدولي بأسره. ونرحب بزيارة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك بزيارة مجلس الأمن، التي جرت إحاطتنا بشأنها هذا الصباح.

ولا تزال غانا وموزامبيق وغابون على اقتناع بأن الحل السياسي للأزمة في الجمهورية الديمقراطية يجب أن يعطي الأولوية للعمليات الإقليمية وأن يستند إليها. ولهذا السبب فإن الإجراءات ذات الأولوية الواردة في اتفاق نيروبي ولواندا لوقف الأعمال القتالية والانسحاب الفوري لحركة 23 مارس يجب أن تنفذ بشكل لا رجعة فيه.

ونرحب بنشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا ودعم صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، ونشيد بالبلدان المساهمة بقوات على

بانتظام ضحايا للعنف الجنسي. إن النهب الجماعي وسوء المعاملة في كيشيشي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وفي وقت أقرب في بني في 9 آذار/مارس، وأخذ الرهائن وقتل عشرات الأشخاص بالقرب من بونيا في 26 آذار/مارس هي أمثلة بارزة على سوء سمعة الجماعات المسلحة التي تعيثُ فساداً في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويبدو أن مصير السكان في المقاطعات الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين يعانون من دورة مستمرة من الوحشية، مصير ينذر بالسوء.

وقد أدى استيلاء حركة 23 مارس على جزء من الأراضي الكونغولية وتجدد العنف في المناطق المحتلة إلى تعبئة موارد كونغولية كبيرة وشكل الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في محاولة لكبح أنشطة تلك الجماعة الخسيسة. لذلك زادت التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة وجماعات مسلحة أخرى من هجماتها ضد المدنيين، وصعدت من أعمال النهب وكثفت الفظائع مرة أخرى ضد السكان باستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة متطورة بشكل متزايد.

وتدين غابون وغانا وموزامبيق تلك الوحشية وتطالب بوضع حد للانتهاكات ضد المدنيين، وبنسحاب جميع الجماعات المسلحة الأجنبية من المناطق المحتلة، وامتثال الجماعات المسلحة المحلية لعملية نيروبي وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، ووضع حد فوري لجميع القوى الخارجية. يجب استعادة سلطة الدولة الكونغولية في الجزء الشرقي من البلد.

وندعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة جهودها لإصلاح قطاع الأمن. وفي ذلك الصدد، يكتسي الدعم الذي تقدمه البعثة أهمية حاسمة لضمان حماية أفضل للمدنيين.

وتكرر المجموعة التأكيد على الحاجة إلى تزويد البعثة بالموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ ولايتها.

ومن المهم أيضا تحسين فهم جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المساهمة بقوات لولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نكرر التأكيد على التزامنا باحترام السلامة الإقليمية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحرمة حدودها وسيادتها.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة كيئا على إحاطتها المتبصرة. كما أشكرها على دعمها الكامل خلال زيارة مجلس الأمن إلى كينشاسا وغوما.

وأرحب بوفود بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

هذه هي أول جلسة يعقدها المجلس بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ زيارتنا للجمهورية الديمقراطية بعد توقف دام أكثر من أربع سنوات. وقد حان الوقت للاستماع إلى الناس في الميدان من أجل فهم فداحة الأزمة التي يواجهها ذلك البلد بشكل أفضل. وأشكر الرئاسة الموزامبيقية والممثلين الدائمين لفرنسا وغابون على مبادرتيهما الحسنة التوقيت.

لا حاجة لتكرار الإعراب عن مدى ضخامة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنوعها. ولا حاجة للتأكيد على مدى بعد شوارع كينشاسا التي تعج بالحركة عن الجبال والبحيرات في الشرق. إن الواقع الذي واجهته بعثة المجلس في جميع أنحاء البلد يتأثر بشكل غير مباشر أو مباشر بالنزاع في المقاطعات الشرقية. فالنزاع لا يدمر الأرواح وسبل العيش فحسب، بل ويستنزف أيضا الموارد التي يمكن استخدامها في التنمية والاستثمارات الاجتماعية. وقبل كل شيء، فإن النزاع يحول دون استفادة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل كامل من مواردها البشرية والطبيعية.

وبطبيعة الحال، يكون التأثير أكبر في المناطق التي تعمل فيها الجماعات المسلحة غير المشروعة، مثل كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري. وشهدت بعثة مجلس الأمن ما واجهه آلاف الأشخاص الذين شردتهم حركة 23 مارس من محنة ويأس.

وتكرر البرازيل التأكيد على دعوة مجلس الأمن لجميع الجماعات المسلحة لإلقاء أسلحتها وحل تلك الجماعات. وعلاوة على ذلك، يجب

التزامها بتعزيز السلم والأمن الإقليميين. وتعتقد المجموعة أنه لا تزال هناك فرصة للسلم والعلاقات الودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، التي يمكن تيسيرها من خلال المبادرات الإقليمية الجارية التي يدعمها المجتمع الدولي. ونرحب بالإعلان عن نشر وحدة أنغولية في إطار آلية التحقق ونحيط علما بالأعمال التحضيرية للاجتماع المقبل في نيروبي. وفي هذا الصدد، ندعو الشركاء الدوليين إلى دعم جهود صنع السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال توفير الخبرة المالية والتقنية والمادية للعملية الإقليمية.

وعلى الجبهة السياسية، تلاحظ المجموعة مع الارتياح بدء عملية تسجيل الناخبين والإعلان في 13 آذار/مارس عن تسجيل 70 في المائة من الناخبين المتوقعين، نصفهم على الأقل من النساء والشباب. ويدل هذا العدد الكبير من الناخبين المسجلين على اهتمام السكان الكونغوليين بالعملية الانتخابية. كما ندعو سلطات البلد إلى بذل قصارى جهدها لإجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع وذات مصداقية وفقا لدستور جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوانينها. وندعو جميع الأطراف السياسية الكونغولية الفاعلة إلى المشاركة في هذه الانتخابات بحسن نية.

إن التصدي للأزمة الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية يقودنا إلى مسألة نهب الموارد الطبيعية للبلد، وهي المصدر الرئيسي لزعة الاستقرار والسبب الأساسي للانتهاكات المرتكبة ضد السكان. وتشدد المجموعة على أهمية تجريم جميع الأفراد والكيانات الضالعة في الاتجار غير المشروع بالموارد، الأمر الذي يغذي شبكات الجماعات المسلحة والتوترات المجتمعية. ويجب ألا يظل المجتمع الدولي غير مبال بمعاناة الشعب الكونغولي أو بعبول النساء والأطفال في شرق البلد. لقد كان الجزء الشرقي من الجمهورية الديمقراطية، لأكثر من عقدين من الزمن، فريسة لأسوأ الفظائع. وقد حان الوقت لإنهاء هذه الحالة الإنسانية الفوضوية. ويجب علينا جميعا أن نلتزم بذلك.

وفي الختام، تكرر مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة دعمنا لحكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبعثة منظمة الأمم

بيد أن تلك التطورات الإيجابية يجب ألا تجعلنا نتغاضى عن الاتجاه المقلق المتمثل في تصاعد حدة التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ونحث كلا الطرفين على الامتناع عن الأعمال التي قد تؤدي إلى تفاقم التوترات والالتزام بالحوار السلمي لحل الخلافات بينهما، بما في ذلك في إطار عملية لواندا.

وبعد 30 عاما من وجود المنظمة، لا يمكن تأجيل العملية الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ما لا نهاية. ولكن لا يمكن التعجيل بذلك أيضا. ومن شأن رحيل البعثة دون الوفاء بالنقاط المرجعية الواردة في الخطة الانتقالية أن يفضي إلى المزيد من الصعاب لسكان شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويدور في ذهني، على وجه الخصوص، النقاط المرجعية ذات الأولوية للخطة الانتقالية التي ناقشتها البعثة وممثلو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفريق العامل المشترك المعني بالخطة الانتقالية.

ومع تسارع وتيرة الاستعدادات للانتخابات المقبلة، يجب معالجة شواغل أحزاب المعارضة وفقا للقانون. ونأمل أن تجرى الانتخابات بطريقة منظمة وفي الوقت المناسب. وآمل في أن تمثل معلما جديدا نحو مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها وأرحب أيضا بمشاركة ممثلين من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي.

إن تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية أساسي لتحقيق الرخاء في منطقة البحيرات الكبرى، بل وفي القارة الأفريقية بأسرها. وكانت الزيارة التي قام بها مجلس الأمن مؤخرا إلى البلد فرصة لإعادة تأكيد ذلك الاقتناع. وساعدتنا الاجتماعات المكثفة وزيارة غوما على فهم الحالة في الميدان. ويشكل استمرار الانتهاكات والتجاوزات الوحشية لحقوق الإنسان من قبل العديد من الجماعات المسلحة والأزمات الإنسانية التي تخلفها والتوترات الإقليمية المتزايدة شاعلا مشتركا لنا. وتضطلع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور

أن يتوقف كل الدعم الخارجي للجماعات المسلحة غير المشروعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتقع على عاتق السلطات الكونغولية في المقام الأول مسؤولية معالجة مسألة الأمن في أراضيها وحماية سكانها. ويمكن للمجتمع الدولي أن يدعم تلك الجهود - وقد دعمها لسنوات. وخلال زيارتنا لجمهورية الكونغو الديمقراطية، شهدنا عمل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووكالات الأمم المتحدة في الميدان. لقد شهدنا على تفاني ومهنية أشخاص من جنسيات وخلفيات مختلفة يعملون في ظروف صعبة.

ونذكر البلد المضيف بمسؤوليته عن كفالة بيئة آمنة لحفظه السلام. وندعو بصفة خاصة إلى وضع حد للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة بشأن وجود الأمم المتحدة، والتي يمكن أن تؤدي مباشرة إلى أعمال عنف ضد ذوي الخوذ الزرق والقبعات الزرقاء، وإلى فرض قيود على حريتهم في التنقل، والتي بدونها يستحيل عليهم الوفاء بولايتهم كما ينبغي.

وهذا لا يعني الرفض المطلق لأي انتقاد للأمم المتحدة أو لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بل على العكس من ذلك، فقد زار مجلس الأمن جمهورية الكونغو الديمقراطية على وجه التحديد للاستماع إلى ما الذي يمكن عمله أكثر من ذلك من أجل البلد. ومما سمعناه ورأيناه، من الواضح أننا لا نستطيع أن نتعامل مع الأزمة في الجزء الشرقي من البلد بالطريقة المعتادة.

وفي ذلك الصدد، يسرني أن أقول إن القائد الجديد لبعثة الأمم المتحدة، الفريق أوتافيو رودريغيس دي ميراندا فيليو، قد بدأ بالفعل مهامه الجديدة. وفي الوقت نفسه، نحيط علما بوصول وحدات جديدة من القوات الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا. وتستحق الجهود الدبلوماسية المستمرة التي يبذلها جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية في عمليتي نيروبي ولواندا الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

هو إقامة أنظمة للشرطة المجتمعية ذات مصداقية وتوسيع نطاقها من خلال المساعدة في التدريب التقني وتطوير البنية التحتية وبناء الثقة مع السكان المحليين.

أخيرا، لا يمكن للتدابير العسكرية وحدها أن تكسر حلقة العنف. ويشكل التصدي للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية الثرية في البلد تحديا رئيسيا آخر. وينبغي لنا أن نواصل تشجيع التعاون الإقليمي والدولي لتعزيز التجارة المشروعة وتشديد مراقبة الحدود لتقويض السوق السوداء.

كما يشكل تيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة خطوة حيوية نحو السلام المستدام. وتشجع اليابان سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة جهودها في العملية الانتخابية الجارية وتهيب ببعثة الأمم المتحدة تقديم الدعم اللازم.

ولا تزال اليابان ملتزمة بسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية وسنواصل العمل مع بعثة الأمم المتحدة وجميع بلدان المنطقة لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أوجه الشكر أنا أيضا إلى الممثلة الخاصة كيتا على إحاطتها المفصلة اليوم. وأرحب بالمثلثين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي في جلسة اليوم.

كانت الزيارة التي قام بها مجلس الأمن مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية علامة ملموسة على التزامنا الجماعي بالسلام والاستقرار في الجزء الشرقي من البلد. ومشروع البيان الرئاسي الذي اتفقنا عليه خطوة في الاتجاه الصحيح.

وبعد أن استمع المجلس إلى سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وسكان شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الإقليميين، من الواضح أن التحديات مستمرة. فلم تشهد أجيال بأكملها سوى النزاع والعنف. ونردد إدانة الأمين العام للعنف

حيوي في تخفيف معاناة الناس وتيسير عملية تحقيق الاستقرار، وتشدد اليابان بتفانيها المستمر في ظل الظروف المتقلبة.

ولتعزيز مساعيها لتحقيق السلام المستدام في المنطقة، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية للبعثة اليوم.

أولا وقبل كل شيء، يشكل وقف الأعمال العدائية وأي تقدم آخر من قبل حركة 23 مارس، وكذلك انسحابها من جميع المناطق المحتلة، شرطا مسبقا لإرساء الأساس لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة. ويجب على جميع الأطراف الخارجية التوقف فورا عن دعمها لحركة 23 مارس. وترحب اليابان بالمبادرات الإقليمية الجارية مثل عملية نيروبي، التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، وكذلك عملية لواندا. وتتطلب سلسلة الاتفاقات الأخيرة التنفيذ الصادق من جانب جميع أصحاب المصلحة. وينبغي لبعثة الأمم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا أن تنسق عن كثب تنفيذ تلك الاتفاقات وأن تواصل رصد تنفيذها.

ثانيا، إن تعزيز سيادة القانون أمر حاسم. وقد كان الاستماع إلى القصص المروعة في غوما مباشرة من النازحين الفارين من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان أمرا تنفطر له القلوب ببساطة. وقد تجاوز مخيم اللاجئين والنازحين داخليا طاقته الاستيعابية منذ فترة طويلة، ومع ذلك يستمر وصول الأشخاص الضعفاء. وينبغي أن يتمكنوا من الاستقرار في مخيمات جديدة تحت رعاية الحكومة. وبغض النظر عن المسار المستقبلي لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتحمل قوات الأمن الوطنية المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين وضمان النظام الاجتماعي. ويجب أن يمضي إصلاح قطاع الأمن قدما بسرعة أكبر بكثير تحت المسؤولية الوطنية بينما تحتفظ بعثة الأمم المتحدة بوجودها الكبير في الميدان.

وما فتئت اليابان تسهم في بناء المؤسسات منذ أكثر من 20 عاما في ذلك القطاع. ويعمل خبراءنا من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي جنبا إلى جنب مع أفراد الشرطة الوطنية في مقرهم في كينشاسا. وهدفنا

في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ونحن قلقون من أن هجمات حركة 23 مارس تسببت في نزوح ما يصل إلى 800 000 شخص إلى غوما والمناطق المحيطة بها منذ آذار/مارس 2022. ومن خلال الجهود المكثفة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، أصبحت الجسور الجوية الآن قادرة على المساعدة في التخفيف من حدة الحالة، في حين تغطي أموال الاتحاد الأوروبي الإضافية التي تبلغ 47 مليون يورو الاحتياجات الفورية، مثل التغذية والصحة والمياه، والصرف الصحي، والمأوى، والحماية.

وتشيد مالطة بالعمل الحاسم الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تعمل في بيئة متزايدة الصعوبة. وفي الوقت نفسه، تواصل البعثة حماية المدنيين ومساعدة سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على جهات متعددة. ويجب أن يظل المنظور الجنساني ضمن الاعتبارات الشاملة فيما بين النقاط المرجعية ذات الأولوية للبعثة. كما نشدد على الحاجة إلى مضاعفة الجهود لمكافحة المعلومات المضللة ضد البعثة. وبالنظر إلى إعادة تشكيل البعثة في المستقبل، ومن أجل ضمان نجاحها، يجب أن تكون القوات مجهزة تجهيزاً مناسباً ومستعدة للعمل في وضع استباقي ويمكنها من التحرك. ونشدد أيضاً على سياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسين.

وأختتم بياني بتسليط الضوء على حقيقة أن الانتخابات المقرر إجراؤها في وقت لاحق من هذا العام حاسمة وأن تلك العملية ينبغي أن تقودنا جميعاً إلى الاستثمار في كسر حلقة العنف. ويستحق شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية بيئة مؤاتية لتحقيق تطلعاته.

السيدة إيفستغنيغا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام بنتو كيتا على إحاطتها. ونرحب أيضاً بحضور الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي في هذه الجلسة. ونحن ممتنون لزميلينا، الممثلين الدائمين لغابون وفرنسا، على إحاطتهما (انظر S/PV.9297) بشأن الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية

الذي ترتكبه الجماعات المسلحة ضد المدنيين ودعوته لها إلى إلقاء أسلحتها دون شروط.

وندعو جميع أطراف النزاع إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. كما ندين جميع الهجمات على حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا. وعلى نفس المنوال، نحث جميع الجهات الفاعلة التابعة للدول على وقف دعم الجماعات المسلحة. ونشدد أيضاً على ضرورة احترام سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامتها الإقليمية.

تواصل حركة 23 مارس والقوات الديمقراطية المتحالفة وجماعة التعاونية من أجل تنمية الكونغو وغيرها من الجماعات المسلحة اجتياح أراض ثرية بالموارد ينبغي أن تكون مصدر ثروة لشعب البلد. ومن الأهمية بمكان بذل جهود لمعالجة النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث السلطات على مواصلة التصدي للفساد والشروع في إصلاح شامل لقطاع الأمن وبذل قصارى جهدها لحماية المدنيين.

ونشيد بالقوات المسلحة الكونغولية على دعمها إجراء تقييمات للتحقق من العمر لأكثر من 7 000 فرد مرشح للانضمام إلى القوات المسلحة. وتكتسي عمليات التدقيق ومدونات قواعد السلوك أهمية بالغة لبناء قطاع أمني محترف وخاضع للمساءلة. ونشيد بالمبادرات الإقليمية الواسعة النطاق الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلد. ويظل التنسيق مع الأطراف الفاعلة الإقليمية أمراً أساسياً لضمان أن تعزز جميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية بعضها بعضاً. ويجب أيضاً دعم المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة على جميع المستويات. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة النساء بصورة آمنة كناخبات ومرشحات ومراقبات واختصاصيات توعية للمدنيين تتطلب رصد الانتهاكات والأعمال الانتقامية والإبلاغ عنها.

وتدين مالطة بشدة العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والفتيات، بما في ذلك عمليات الاختطاف والزواج القسري. ونحث الحكومة على تطوير وتشغيل وتمويل صندوق التعويضات للناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وفي الوقت نفسه، يحتاج 30

شرق أفريقيا. ونلاحظ أيضا أهمية الربط بين عمليتي نيروبي ولواندا وتنسيقهما بفعالية بغية تهيئة الظروف للحوار الكونغولي المشترك واستعادة العلاقات بين كينشاسا وكينغالي. ونأمل أن تسهم التفاهات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات القمة الأخيرة لجماعة شرق أفريقيا في تطبيع الحالة في المنطقة والعودة إلى الإطار المتفق عليه، بما في ذلك تنفيذ خريطة طريق لواندا.

ونعتقد أنه يجب علينا أن نواصل العمل من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لعام 2013 لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ونؤيد عمل المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، هوانغ شيا، نحو إقامة حوار فيما بين الدول بغية تخفيف حدة التوتر في ذلك الجزء من أفريقيا. إن الحلول السياسية ستتيح تحقيق وقف شامل للأعمال القتالية وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الاستقرار المستدام. وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن كينشاسا يجب أيضا أن تضاعف جهودها فيما يتعلق ببناء قواتها المسلحة الفعالة وإصلاح قطاع الأمن في البلد والمؤسسات الأخرى للدولة. وفي ظل الظروف الصعبة الراهنة على الصعيدين الدولي والإقليمي، تكتسي هذه الجهود المتزايدة أهمية حاسمة لكفالة اعتماد البلد سياسته الخارجية والداخلية المستقلة؛ وحل مشاكله الوطنية المعقدة، والتي هي إلى حد كبير نتيجة للتاريخ المأساوي للبلد؛ وكفالة سيطرته على موارده الطبيعية لصالح شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الصدد، نرحب برفع شرط الإخطار فيما يتعلق بواردات جمهورية الكونغو الديمقراطية من أسلحة في العام الماضي.

ونؤكد من جديد دعمنا المبدئي لجهود البعثة وقيادتها وحفظه السلام. ونشكرهم على عملهم في ظل ظروف صعبة والتزامهم بحماية المدنيين. ونتقدم بتعازينا إلى جمهورية جنوب أفريقيا، التي فقدت أحد حفظة السلام في أوائل شباط/فبراير. وندين بشدة جميع الهجمات والاستقرازمات ضد ذوي الخوذ الزرق وموظفي الأمم المتحدة المدنيين. ويحدونا الأمل في أن تُعالج جميع المسائل المتعلقة بتزويد البعثة بالموارد - وخاصة الموارد اللوجيستية - بسرعة وفعالية.

في الفترة من 9 إلى 12 آذار/مارس. ونشكر الأمانة العامة والبعثة على تنظيم تلك الرحلة الهامة، التي كانت مفيدة للغاية فيما يتعلق بالعمليات الجارية في البلد. ونحن ممتنون لسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على ترحيبها الحار وافتاحتها على إجراء مناقشات صريحة وموضوعية. ونعتقد أنه كان من المهم بشكل خاص أن نتمكن من زيارة الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما مدينة غوما، عاصمة مقاطعة كيفو الشمالية، التي لا تزال الحالة متوترة بالقرب منها. وقد جاءت زيارة المجلس في الوقت المناسب بشكل خاص في هذا المنعطف الصعب.

ونتابع بعناية التطورات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشعر بقلق بالغ إزاء الجولة الأخيرة من الأزمة التي تتطوي على تجدد نشاط حركة 23 مارس. فقد أدت هجماتها إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وزيادة عدد المشردين داخليا واللاجئين وانتهاكات حقوق الإنسان والمعاناة اليومية للمدنيين. ونلاحظ مع القلق أنه في الوقت الذي اضطرت فيه القوات الحكومية والبعثة والقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا إلى التركيز على احتواء تقدم حركة 23 مارس، تستغل جماعات أخرى، ولا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، وماي ماي، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والمقاومة من أجل سيادة القانون في بوروندي، الحالة لتعزيز موقفها في الشرق. إن خطر تصاعد التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا مصدر قلق بالغ.

ونحن مقتنعون بأن الأولوية العليا الحالية هي تحقيق وقف للأعمال القتالية وبدء حوار شامل بين جميع أطراف النزاع. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الفعالة من جانب الدول المجاورة في إطار عمليتي لواندا ونيروبي، اللتين تسعيان إلى إيجاد حلول مشتركة وحل مستدام للأزمة. ونرحب بالتزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإجراء مفاوضات مع الجماعات المسلحة على المسار السياسي لعملية نيروبي، التي من المقرر عقد جولة أخرى منها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بجهود بلدان جماعة شرق أفريقيا والبلدان التي ساهمت بقوات في القوة الإقليمية التابعة لجماعة

رائعة ولكن دمرته معاناة من صنع الإنسان. ومن المؤسف أن تحقيق التقدم الذي تمس الحاجة إليه في العديد من المجالات، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والأعمال التحضيرية للانتخابات، قد طغى عليه صوت البنادق. وتشعر ألبانيا بالرعب إزاء العنف المميت الذي تمارسه الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية المتحالفة، والتعاونية من أجل تنمية الكونغو، وجماعة زائير، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وحركة 23 مارس، ضد السكان المدنيين. وقد رأينا عواقب المأساة في أعين مئات الآلاف من الأشخاص الذين نزحوا ويعيشون في ظروف محبطة، وكثيرا ما يُحرمون من المساعدات الإنسانية.

لقد استمرت الحروب والنزاعات والأعمال العدائية ذات العواقب الوخيمة على المدنيين والسكان المحليين لفترة طويلة جدا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب على جميع الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية أن تلقي أسلحتها دون قيد أو شرط وأن تشارك في برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار. والتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج في مقاطعتي كيفو الجنوبية وإيتوري مشجع. ويشكل توفير تمويل كاف واتباع نهج مجتمعي المنحى لدعم إعادة الإدماج أداتين أساسيتين من شأنهما تشجيع المزيد من المقاتلين على الانضمام له.

وندين إدانة قاطعة أعمال حركة 23 مارس، المسؤولة أساسا عن تجدد المأساة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحثها على التقيد بوقف إطلاق النار، تماشيا مع قرارات مؤتمر قمة لواندا المصغر المعقد في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى الانسحاب من جميع المناطق التي تسيطر عليها حاليا، وليس بعضها فحسب. وتحقيقا لتلك الغاية، من الأهمية بمكان أن تحترم دول المنطقة سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وأن تكف عن تقديم أي دعم لحركة 23 مارس أو غيرها من الجماعات المسلحة وأن توقف الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية للبلد. إن الثروة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ملك للكونغوليين. ويجب أن تحسن حياتهم وتبني مستقبلهم، لا أن ينتهي بها الأمر في أيدي أفراد الميليشيات ومؤيديها الملطخة بالدماء.

ومن حيث المبدأ، نعتبر وجود حفظة السلام التابعين للبعثة في منطقة النزاع عاملا هاما من عوامل الاستقرار. ونعتقد أن البعثة بحاجة إلى التركيز على المهام الرئيسية في إطار ولايتها. ونطلع إلى مزيد من التنسيق بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، وكذلك مع المؤسسات الإقليمية والوطنية الأخرى المشاركة في حل النزاع، بغية العمل بفعالية أكبر لحماية سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة للخفض التدريجي للبعثة وانسحابها من البلد بحلول عام 2024، نعتقد أنه يجب علينا أن نأخذ في الحسبان قبل كل شيء تطور الحالة في الميدان، وأن نرد على ذلك بطريقة تدريجية ومسؤولة. ونلاحظ الدور الهام الذي تؤديه كيانات منظومة الأمم المتحدة في تخفيف العواقب الإنسانية للأزمة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وغيرها.

وفي الختام، أود أن أشيد بالعمل المتواصل الذي تقوم به حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن استعداداتها لإجراء انتخابات عامة في كانون الأول/ديسمبر. ويحدونا الأمل في أن تتمكن كينشاسا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمساعدة الإقليمية، من كفالة تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات نقي بالمعايير الدولية وتلبي تطلعات جميع المواطنين الكونغوليين.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كيتا على إحاطتها وجهودها وقيادتها لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشكرها أيضا على الأجواء الممتازة التي سادت خلال زيارة المجلس لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما ذكر زملاء آخرون، أتاحت لأعضاء مجلس الأمن هذا الشهر الفرصة ليروا بأنفسهم الندوب العميقة للنزاع الذي طال أمده في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو من أشد النزاعات فتكا في العالم، والتكاليف الإنسانية الباهظة المستمرة في بلد حياه الله بطبيعة

يعملون في بيئة معقدة وخطيرة. وبذلك الروح، يجب أن نجري على وجه السرعة إعادة تقييم الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة، بالتعاون الوثيق مع السلطات الكونغولية. غير أن الخطة يجب أن تكون واقعية أيضا بغية كفالة إتمام الانسحاب التدريجي للبعثة بطريقة مسؤولة ومنظمة عندما يحين الوقت.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثلة الخاصة كيتا على إحاطتها. كما أشكر الممثلين الدائمين لفرنسا وغابون على إحاطتهما بشأن زيارة المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.9297). وأرحب بالممثلين الدائمين لبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في جلسة اليوم.

ما فتئت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تعمل منذ بعض الوقت على النهوض بإصلاح القطاع الأمني ومكافحة الجماعات المسلحة وتعزيز التنمية الاقتصادية والإعداد للانتخابات العامة. بيد أن الحالة الأمنية في شرق البلد استمرت في التدهور، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وقد أوفد المجلس بعثة لزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا الشهر لتعميق فهمه للحالة على أرض الواقع والاستماع إلى آراء وتوقعات الناس من جميع مناحي الحياة في البلد. وتشكر الصين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على عملهما في استضافة البعثة وتؤيد إصدار بيان رئاسي في ضوء الزيارة. وأود أن أشدد على النقاط التالية: أولا، إن وقف إطلاق النار ووقف العنف يمثلان أعلى الأولويات. ومن المرجح أن تؤدي الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تفاقم الحالة الأمنية في المنطقة. وبمساعدة الاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة، مثل أنغولا، أعلنت حركة 23 مارس عن اتفاق بشأن وقف إطلاق النار والحوار في أوائل آذار/مارس. وتدعو الصين حركة 23 مارس والجماعات المسلحة الأخرى إلى الوفاء بالتزاماتها ووقف جميع أنشطة العنف والانسحاب من المناطق المحتلة. وأطلقت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا برنامجها لنزع السلاح

ويمثل النزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا تهديدا إقليميا ملموسا. ولا بد من معالجة التوترات المتزايدة بشكل مثير للقلق بينها وبين رواندا من خلال الحوار والآليات القائمة لتسوية النزاعات على أساس حسن النية. فالحرب ليست الحل أبدا ولا ينبغي أن تكون الخيار في أي حال. وأي تدهور في حالة مضطربة بالفعل يمكن أن يؤدي إلى تصعيد هائل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة يمكن أن تهدد الحكومات والسكان في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، مما يسهم في زيادة انعدام الأمن وتقلات اللاجئين وتضاعف أعداد الجماعات العسكرية غير التابعة للدول ونموها. وغني عن القول إن من شأن هذا الاحتمال أن يقوض المكاسب التي حققتها الحكومة وأن يزيد من التضحيات التي يقدمها الكونغوليون.

(تكلم بالفرنسية)

إن العملية الانتخابية الجارية حاسمة لمستقبل البلد. ويجب إظهار شفافتها ومصداقيتها وشمولها للجميع، وتلك شروط مسبقة لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية، حتى تجسد المؤسسات الناشئة تطلعات الشعب الكونغولي وتعبر عن جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب.

وخلال زيارة المجلس، كان من اللافت للنظر ملاحظة الفجوة الآخذة في الاتساع بين توقعات السلطات والشعب فيما يتعلق بالبعثة وولايتها الفعلية. ويجب أن تتوقف التوترات وخطاب الكراهية. فذلك يزيد ببساطة من صعوبة اضطلاع البعثة على نحو كامل بولايتها الرئيسية المتمثلة في حماية المدنيين. ولا شك في أن السبب الوحيد لوجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو مساعدة الشعب وحماية المدنيين. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون هناك شك في أن المسؤولية الرئيسية عن الأمن تقع على عاتق البلد نفسه ومؤسساته.

ونأمل أن يستمر تعزيز القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا وأن تصبح جاهزة للعمل بكامل طاقتها حتى تتمكن من مساعدة القوات الكونغولية على بسط سلطة الدولة في كيفو الشمالية. وتؤيد ألبانيا عمل بعثة الأمم المتحدة وتقدر جهود وتضحيات ذوي الخوذ الزرق، الذين

المجلس في تموز/يوليه عن إعادة تشكيل البعثة لأفرادها النظاميين. وتؤيد الصين الاستماع إلى آراء البلدان المعنية في النهوض بمسؤولية خفض التدريجي.

رابعا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الاستجابات الإنسانية بقوة. فقد أدى تدهور الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى نزوح 6 ملايين شخص، مما أسفر عن احتياجات إنسانية هائلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر الموارد الكافية لخطّة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعمل معا لزيادة فوائد المساعدة الإنسانية إلى أقصى حد وضمان إيصال الإمدادات بشكل آمن وسلس.

وبينما نلبي الاحتياجات الإنسانية القصيرة الأجل، ينبغي لنا أيضا أن نساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعزيز قدرتها على التنمية المستقلة، على أساس احتياجاتها الفعلية. إن الصين ملتزمة بالاحترام المتبادل والمنافع المتبادلة والنتائج المربحة للجميع في تعاونها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي تدعم البلد في تحويل ميزته في الموارد إلى ميزة إنمائية. وقد حقق مشروع التعاون الصيني الكونغولي نتائج ملحوظة في دعم تنمية الصناعة المحلية وزيادة فرص العمل وتحسين معيشة الناس، وقد رحبت به حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتود الصين أن تعمل مع المجتمع الدولي من أجل تقديم المزيد من الإسهامات لإحلال السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودعم تنميتها.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية الإعراب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام على إحاطتها، وكذلك على كل العمل الذي قامت به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي.

ونشكر جمهورية الكونغو الديمقراطية على ترحيبها خلال زيارة مجلس الأمن لذلك البلد. إن المناقشات التي أُجريت مع السلطات

والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار لفائدة 6 000 شخص في المقاطعات الثلاث في شرق البلد. ونتوقع الصين أن ترى الخطط المناسبة لتهيئة الظروف المواتية هناك لتنفيذ البرنامج ومشاركة الجماعات المسلحة في الحوار.

ثانيا، ينبغي تشجيع المنظمات الإقليمية على الاضطلاع بدور مهم. وقد رحبنا بمؤتمرات القمة التي عقدها مؤخرا الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا بشأن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وبجهود الوساطة النشطة التي يبذلها قادة أنغولا وبوروندي وكينيا لتهيئة الحالة. ونتوقع أن تواصل عملينا نيروبي ولواندا الاضطلاع بدور مهم. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإبرام الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى الموقع في عام 2013. ونأمل أن تستفيد بلدان المنطقة من تجاربها وأن تنشط تلك العملية المهمة وأن تلتزم بحل الخلافات من خلال الحوار والتشاور من أجل بناء مستقبل مشترك. وتشجع الصين مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على تقديم الدعم المشترك لجهود المساعي الحميدة في المنطقة. وتقوم جماعة شرق أفريقيا وأنغولا بعمليات لحفظ السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي لجميع الأطراف أن تعزز التنسيق لكفالة التأزر.

ثالثا، ينبغي دعم البعثة في تقديم المساعدة محددة المستهدفين. وتقود الممثلة الخاصة كيتا البعثة في التغلب على الصعوبات وتنفيذ ولايتها وتضطلع بعمل مهم في تسيير الدوريات المشتركة ودعم إصلاح القطاع الأمني والنهوض بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودعم الانتخابات العامة. وبالنظر إلى الظروف الراهنة، ينبغي للبعثة أن تفي بولاياتها الأساسية لحماية المدنيين ودعم بناء المؤسسات الحكومية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي للبعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجميع قطاعات المجتمع توطيد اتصالاتها وتعزيز الثقة المتبادلة وكفالة الأداء السلس لعمليات حفظ السلام. وسيقدم الأمين العام تقريراً إلى

دعماً لحركة 23 آذار/مارس. وفي الوقت نفسه، ندعو إلى وضع حد للدعم الذي يتم تقديمه إلى الجماعات المسلحة من عدد من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثاً، يجب تعزيز سيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. ولا يمكن الاستمرار في تجاهل المستوى المرتفع للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويساورنا القلق أيضاً إزاء العنف الطائفي وانتشار خطاب الكراهية، لا سيما ضد السكان الناطقين باللغة الرواندية. ومن الضروري أن تكفل الحكومة المساءلة وأن تستعيد الثقة بين المجتمعات المحلية، وكذلك مع الدولة. ومع اقتراب موعد الانتخابات، نشجع السلطات على حماية الحيز المدني وضمان العمليات الديمقراطية الشاملة للجميع، بما في ذلك شمولها للمعارضة. ونرحب ببيان الرئيس تشيسيكيدى تشيلومبو بمناسبة اليوم الدولي للمرأة الذي دعا فيه إلى إقامة مجتمع المساواة. ونأمل في هذا الصدد أن تتمكن المرشحات والناخبات من المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية المقبلة.

إن سويسرا ملتزمة بتحقيق سلام دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووجودنا في كينشاسا، وبخاصة في شرق البلد من خلال مكاتب التعاون في بوكافو وغوما، يتيح لنا أن نكون قريبين قدر الإمكان من الناس واحتياجاتهم. ومن المقرر في الشهر القادم أن يزور رئيس الاتحاد الكونغولندي السويسري جمهورية الكونغو الديمقراطية، والغرض الأساسي من الزيارة هو الإعراب عن دعمه للجهود السياسية من أجل السلام. فمع استمرار العنف توجد حاجة ملحة لإيجاد حل دائم. وبوصف سويسرا عضواً في مجلس الأمن فإنها ستسعى جاهدة إلى بناء الجسور، ودعم الجهود الإنسانية والإنمائية، والإسهام في بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد نزونغولا - نتالاجا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على التزامه بقضية بلدي. وأود أيضاً أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن،

وبعثة الأمم المتحدة والمجتمع المدني قد مكنت المجلس من اكتساب فهم أفضل للمساكن التي ينطوي عليها تعزيز السلم والأمن في المنطقة. ونؤكد من جديد تضامناً الكامل مع الشعب الكونغولي. أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط،

أولاً، إن تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر مثير للقلق. فمنذ نوفمبر/تشرين الثاني 2021 أدى الهجوم المتجدد من قبل حركة 23 آذار/مارس إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص، مما أفضى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الرهيبة أصلاً. إن الهجمات التي تشنها هذه الحركة وغيرها من الجماعات المسلحة على السكان المدنيين والهياكل الأساسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومواقع المشردين داخلياً، غير مقبولة. ويساورنا القلق أيضاً إزاء استخدام الأطفال والتجنيد الجماعي لهم من جانب مختلف الجماعات المسلحة. وفي هذا السياق، ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المحتاجين. ونؤكد من جديد أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومة. وتشجع سويسرا جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة من أجل تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ ولايتها ودحض المعلومات المضللة المحيطة بالبعثة.

ثانياً، لا يمكن أن يسهم في بناء السلام إلا حل سياسي منسق. إننا نرحب بالجهود الدبلوماسية المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ونعرب بصفة خاصة عن دعمنا لعمليتي نيروبي ولواندا. إن أي عمل عسكري، بما في ذلك نشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، يجب أن يتم في إطار العمليات السياسية الجارية وأن يقود الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها. ونشجع الحكومة على مواصلة تهيئة الظروف المواتية لتفعيل برنامج نزع السلاح والتسريح وبرنامج إنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار لها. علاوة على ذلك، يجب على جميع الأطراف أن توقف فوراً تعاونها مع الجماعات المسلحة. إننا ندعو رواندا إلى وقف كل

السلاح والتسريح والانتعاش المجتمعي وتحقيق الاستقرار. والجهود التي تبذلها حكومتي بأموالها الخاصة لتشغيل ذلك الهيكل تستحق الدعم. ونحن نغتنم فرصة ذلك المنبر لتوجيه نداء إلى الشركاء من أجل حشد أكبر للأموال تمهيدا لتفعيل هذه المؤسسة الرئيسية بمزيد من الكفاءة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الجلي أن الأنشطة القتالية لإرهابيي القوات الديمقراطية المتحالفة التابعة لداعش والتعاونية من أجل تنمية الكونغو وحركة 23 مارس، التي تعمل بالوكالة عن رواندا، لا تزال تهيمن عليها. ويجب أن تتوقف المذابح التي لا تُغتفر التي ترتكبها يوميا تلك القوى الهدامة ضد نساء جمهورية الكونغو الديمقراطية وشبابها وأطفالها. وكما قال البابا فرانسيس، يجب أن تتوقف الإبادة الجماعية المنسية التي تحدث علنا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

فلنعود إلى الحديث عن حركة 23 مارس - التي يسهل الخلط بينها وبين الجيش الرواندي. ونود أن نسترعي انتباه المجلس، رغم وجود بعض المؤشرات على انسحابها، إلى عدد اتفاقات وقف إطلاق النار التي انتهكتها بالفعل. ويبين ذلك بمنتهى الوضوح مدى تقلب الحركة وراعيها الذي يسهل تحديد هويته. يجب أن يتحلى المجلس باليقظة وألا يتوقف الضغط الثنائي والمتعدد الأطراف على مختلف الصعد حتى تستسلم الحركة تماما وتتسحب قوات قوة الدفاع الرواندية انسحابا كاملا من أراضي بلندا التي غزتها.

فلا توجد كلمات يمكن أن تصف الحالة الإنسانية التي لا تطاق للمشردين داخليا، والتي تعزى إلى حد كبير إلى تشدد الجماعات المسلحة؟ وقد أتاحت لأعضاء المجلس، خلال زيارتهم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الفرصة لرؤية ذلك الواقع بأعينهم. وتحتاج خطة المساعدات الإنسانية الطارئة للفترة 2023-2024 التي أطلقت في كينشاسا في محاولة للحد من الأزمة إلى مزيد من التمويل لكفالة تنفيذها.

وتتشكل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية شريكا هاما لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا سيما الممثلين الثلاثة للقارة الأفريقية في هذا الجهاز. لقد أحاط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2023/208)، الذي عرضته للتو السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة، والتي أرحب بها. لقد أتاحت لي الفرصة للقاء السيدة كيتا أمس، وكالعادة كانت تزخر بالنصائح الممتازة. إننا نؤيد تماما العمل الذي تقوم به في بلندا. واسمحوا لي أن أدلي ببعض التعليقات على المسائل التي أثرت في ذلك التقرير ومختلف الشواغل التي أثارها أعضاء المجلس.

إن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما أبرزها التقرير، تهيمن عليها عملية التسجيل الجارية التي تسبق انتخابات عام 2023 والجهود الإقليمية والدولية لوقف دوامة انعدام الأمن في شرق البلاد. فيما يتعلق بالانتخابات، من المهم التأكيد على أن عمليات التسجيل، التي بدأت في 24 كانون الأول/ديسمبر 2022، ستستمر داخل الأراضي الوطنية وخارجها، ولا سيما في فرنسا وبلجيكا وكندا والولايات المتحدة وجنوب إفريقيا. وأود أنؤكد مجددا التزام حكومتي بإجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع. علاوة على ذلك، وبروح الشراكة البناءة هذه، وبناء على طلب رئيس الدولة، الرئيس فيليكس - أنطوان تشيسيكودي تشيلومبو، وجهت الحكومة نداء إلى الاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين تشجيعهم فيه على نشر مراقبين خلال الانتخابات. إن طلب الدعم هذا في مراقبة الانتخابات في هذه المرحلة من العملية يمكن أيضا أن يسهم في حل عدد من التحديات الأولية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تتركز الجهود السياسية والأمنية والدبلوماسية حول عمليتي نيروبي ولواندا. بالنسبة لعملية نيروبي، سارت الأعمال التحضيرية للمرحلة الرابعة على ما يرام، بحيث يمكن إطلاقها في أوائل أيار/مايو من هذا العام. وباختصار، الجولة الرابعة من مشاورات عملية نيروبي ستساعد الجماعات المسلحة التي استجابت للنداء على إلقاء أسلحتها للبدء في التسريح والانضمام إلى برنامج نزع

التمييز على أساس العرق أقل انتشارا اليوم مما كان عليه خلال النظام الاستعماري، الذي يقوم على مبدأ فرق تسد. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نتساءل من الأبعد - هل هو الشخص الذي يقضي معظم وقته في شيطنة الناطقين باللغة الرواندية أم من يقتل ويشوه الرجال والنساء والأطفال الأبرياء أو يغتصب النساء والفتيات قبل أن يشوهن أو يقتلن في النهاية؟ أم من يستخدم أجهزة متفجرة يدوية الصنع لقتل أشخاص لم يتسببوا له في أي ضرر؟ وينبغي لمن يقولون باستمرار إن جمهورية الكونغو الديمقراطية غارقة في الكراهية العرقية أن يطرحوا ذلك السؤال على أنفسهم.

أما بالنسبة لمجموعة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية السابقين الذين تتألف منهم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فمن الواضح أن العديد منهم بالفعل أكبر سنا من أن يشكل تهديدا حقيقيا لأراضي رواندا. فالشباب الذين خلفوا آباءهم وأعمامهم وتطاردهم رواندا يكتفون باتباع أسلوب المافيا في أنشطتهم، على غرار الجماعات المتمردة الأخرى في المنطقة. وكما سبق أن أوضحت للمجلس، فقد أتيحت لرواندا حرية حرية القضاء على الجماعة في عدة مناسبات. كان أولها في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر 1996 وتموز/يوليه 1997، عندما كان القائد جيمس كابييريبي قائدا لقوة المشاة الرواندية المنتشرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفيما بعد، عندما كان رئيسا لأركان الجيش الكونغولي - أي أنه، وهو ضابط رواندي، كان قائد الجيش الكونغولي. وكان قد اتخذ ذلك القرار - بوضع شخص رواندي على رأس الجيش الكونغولي - صديقا لوران كابيلا الرئيسان كاغامي وموسيفيني. وعليه فإن كان مسؤولا عن أمن جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة عام كامل، فلماذا لم يقض على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؟

وكانت المرة الثانية خلال احتلال أوغندا لمقاطعة كيفو الشمالية لمدة خمس سنوات، الذي استمر من آب/أغسطس 1998 إلى عام 2003، والذي وقعت بعده الوثيقة الختامية للمفاوضات السياسية فيما بين الأطراف الكونغولية في جنوب أفريقيا. وقد سيطرت رواندا في ذلك الوقت على مقاطعة كيفو الشمالية من خلال التجمع الكونغولي

وتجري حكومة بلدي حاليا حوارا بناء مع البعثة بشأن إعادة صياغة الخطة الانتقالية. وستشمل رؤية جمهورية الكونغو الديمقراطية لشرائها المستقبلية مع بعثة منظمة الأمم المتحدة إعادة النظر في الخطة وتعديلها. وأرجو من المجلس أن يراعي تماما شواغل حكومتي العميقة وذات الصلة، التي ترد تفاصيلها في المذكرة التي أحييت إلى أعضاء المجلس في 10 آذار/مارس أثناء زيارتهم لكينشاسا. ولا أزال أعتقد اعتقادا راسخا بأن تلك العناصر ستقطع شوطا طويلا في كفالة اتسام الإجراءات التي تتخذها البعثة بالوضوح والشفافية. وتأمل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفها البلد المضيف، أن يتمكن المجلس بحلول الموعد النهائي المحدد في عام 2023 من تحويل البعثة من قوة لحفظ السلام إلى قوة لصنع السلام، أو على الأقل إلى قوة دعم للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك السياق، تدعو حكومتي إلى إعادة تفعيل لواء التدخل التابع للقوة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أوضح نقطتين كثيرا ما يتعرض بلدي لهجوم غير عادل بشأنهما. وتتعلق النقطة الأولى بالادعاءات المتصلة بخطاب الكراهية العرقية الموجه ضد السكان الناطقين باللغة الرواندية. إن موقف رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات الكونغولية ومجتمعنا المدني والكنائس المسيحية الرئيسية، بما فيها الكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية على حد سواء، واضح لا لبس فيه. فهم لا يتسامحون مع هذا النوع من الخطاب ويدنونه بانتظام. ولا يستمع سوى أقلية من السكان فحسب إلى الغوغائيين الذين يظهرون من وقت لآخر على شبكات التواصل الاجتماعي، بينما ترفض الأغلبية هذه التصريحات المثيرة للانقسام.

وفي حين أن العنف الطائفي قد يحدث من آن لآخر في منازعات على أراض أو ممرات مائية، لم تشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية اندلاع حلقات من العنف المميت جراء كره الأجانب أو الكراهية لدواع عرقية منذ عام 1994. ولا ينقسم الشعب الكونغولي، الذي يتكون من 450 مجموعة عرقية، إلى أغليات وأقليات تتنافس على الهيمنة. والواقع أن الزواج المختلط أصبح شائعا في المناطق الحضرية وأصبح

السبب تطلب جمهورية الكونغو الديمقراطية من مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات التالية: ينبغي له أن يأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في المذكرة المؤرخة 10 آذار/مارس الموجهة إليه من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي له أن يعمل على تحويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى قوة حقيقية لصنع السلام وتنشيط لواء التدخل التابع للقوة بتعزيز معداته ولوجستياته ودعم عمليتي لواندا ونيروبي. وينبغي له أن يشدد العقوبات المفروضة على القوات الديمقراطية المتحالفة/مدينة التوحيد والموحدين وتحالف الديمقراطيين الكونغوليين وإرهابيي حركة 23 مارس وقادتها. وينبغي له أن يطالب جميع الجماعات المسلحة، من دون استثناء، بإلقاء أسلحتها والانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار، وينبغي له أن يقدم المزيد من الدعم لذلك البرنامج. وينبغي له أن يواصل ممارسة ضغط قوي على رواندا وقواتها وحركة 23 مارس والمواصلة فيه إلى أن تتسحب انسحاباً كاملاً وغير مشروط من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد كان هناك هجوم موثق وانتُهك ميثاق الأمم المتحدة. وتقرير فريق الخبراء واضح. وتطلب جمهورية الكونغو الديمقراطية من أعضاء المجلس الذين ما زالوا يترددون في إقامة العدل أن يدينوا رواندا من دون غموض. وتطالب جمهورية الكونغو الديمقراطية رواندا بتعويض السكان الكونغوليين عن الأضرار التي لحقت بهم من حيث الخسائر في الأرواح البشرية - 10 000 شخص هو الرقم الذي لدينا - ومن حيث الأسر التي تمزقت والأشخاص الذين شردوا من ديارهم. وينبغي فرض جزاءات محددة الهدف على رواندا وضباط قوات الدفاع الرواندية، الذين ارتكبوا انتهاكات وجرائم، على العدوان ودعم حركة 23 مارس الإرهابية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاتيتي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة بنتو كيتا، على إحاطتها، وأعضاء مجلس الأمن على ملاحظاتهم.

من أجل الديمقراطية، وهو هيكل مدعوم من رواندا تماماً مثل حركة 23 مارس اليوم.

وسنحت الفرصة الثالثة، كما هو مبين في مذكرة 10 آذار/مارس الموجهة من حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مجلس الأمن، خلال دورية مشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ظل نظام جوزيف كابيلا عندما كانت رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تعملان معاً لمحاربة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. والواقع أن أعضاء المجلس يمكنهم أن يقرأوا في المذكرة أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قتلت بالفعل اثنين من كبار قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولذلك ليست القوات الديمقراطية لتحرير رواندا صديقتنا؛ إنها عدوتنا، لأن هدفها استغلال مواردنا المعدنية. ولذلك يشارك أفرادها في أنشطة المافيا مع من يرغبون في شراء معادننا، لا سيما معادننا الاستراتيجية. وهم يغتصبون النساء ويستغلون أراضي بلدنا كما لو كانت أرضهم. وهذا هو السبب الأساسي وراء عدم كون القوات الديمقراطية لتحرير رواندا صديقة لنا، على عكس ما يعتقد كثيرون. وما ينبغي أن يتساءلوا عنه هو لماذا لم تقض قوة الدفاع الرواندية على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

والواقع أن النظام الرواندي قد نجح في القضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بوصفها تهديداً عسكرياً. ولكي يتسنى لرواندا أن تحقق هدفها الرئيسي المتمثل في نهب الموارد المعدنية الاستراتيجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنها بحاجة إلى إبقاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ذريعة حية لغزو بلدنا ومواصلة نهب مواردنا مثل الكولتان والذهب، فضلاً عن غيرهما من الموارد المعدنية والحيوانية وموارد الحراجة. ولئن كان صحيحاً أن جمهورية الكونغو الديمقراطية بحاجة إلى تعزيز دولتها من أجل حماية حدودها وشعبها على نحو أفضل، فإن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم وبذل كل ما في وسعه لكفالة احترام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للقانون الدولي، بما في ذلك السلامة الإقليمية والسيادة لجميع الدول الأعضاء. ولذلك

ثم يشكلون تحديا كبيرا لحقوق الإنسان بالنسبة للمنطقة والمجتمع الدولي. وتعيد جمهورية الكونغو الديمقراطية - بقتالها إلى جانب الجماعات المسلحة ذاتها التي ينبغي لها أن تنزع سلاحها - تأجيج النزاع وتكفل التراجع بسرعة عن أي تقدم يحرز. فعلى سبيل المثال، في الأماكن التي تم فيها انسحاب انفرادي من قبل حركة 23 مارس في غياب القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، انتهكت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والميليشيات المتحالفة معها مرارا وتكرارا أحكام خريطة طريق لواندا. فقد تحركت لإعادة احتلال المواقع التي أخلتها حركة 23 مارس، ما أدى إلى استئناف متوقع للأعمال العدائية على حساب السكان المحليين. وعلاوة على كل ذلك، شجعت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية كذلك العداء تجاه القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها. وفي ضوء ذلك، يتساءل المرء: ما الذي تريده جمهورية الكونغو الديمقراطية حقاً؟ وإحدى الإجابات الواضحة هي أنه ليس السلام أو الأمن للسكان والمنطقة.

ثانياً، يتعلق قلقنا بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي ميليشيا الإبادة الجماعية التي فرضت عليها الأمم المتحدة جزاءات وأطلق العنان لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى الرغم من أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجلس الأمن على علم تام بأن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تزود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالأسلحة وتسمح لها بالقتال إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يُتخذ أي إجراء. ونتيجة لتحالف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، انتهكت السلامة الإقليمية لرواندا عدة مرات على مر السنين. وتحتفظ رواندا، شأنها شأن جميع الدول، بالحق في الدفاع عن حدودها ومواطنيها ضد الهجمات عبر الحدود. وكما سمعتم، يقول صديقي العزيز أن أعضاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كبار في السن، وأسءل كيف يمكن للأيدولوجية التي يتبعونها أن تصبح قديمة أيضاً.

ثالثاً وليس آخراً، نود أن نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء الاستهداف المستمر لمجتمعات التوتسي الكونغولية، التي تنتشر على كل شكل من

أود أن أبدأ بالإشادة بالنشر الأخير والجاري لوحدة إضافية تابعة للقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية من بوروندي وأوغندا. ففي المناطق التي اضطلعت فيها تلك الوحدات بأدوارها في التدخل والرصد، بدأ تنفيذ الآليات الإقليمية يؤدي ثماره بفضل هذين البلدين. وتحقيقاً لتلك الغاية، تشجع رواندا أطراف النزاع على الاحترام الصارم لاتفاقات وقف إطلاق النار من أجل التوصل إلى حل سلمي.

وقد أشارت رواندا مرارا وتكرارا أن الأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بدأتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي مسؤوليتها الرئيسية. وللأسف، ما زالت الحالة تتدهور بسبب افتقار قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الإرادة السياسية والإلحاح، وبسبب التقاعس. وأصبح واضحاً أنه على الرغم من أن النزاع لا يزال يتسبب في معاناة رهيبة وسط للسكان المدنيين، تستخدم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية النزاع كحيلة سياسية للحصول على الدعم المحلي وإسكات المعارضة قبل الانتخابات المقبلة. غير أن استخدام رواندا كبش فداء لا يغير حقيقة أن النزاع مرده إلى إخفاقات هائلة في الحوكمة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية. وإلى أن تعترف جمهورية الكونغو الديمقراطية بفشلها في الحوكمة، سنستمر في إجراء حوارات ومداولات سياسية مستمرة لا تسفر عن نتائج جوهريّة ولا طائل منها في نهاية المطاف. وأود أن أرسم صورة واضحة لشواغلنا الرئيسية فيما يتعلق بالحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أولاً، رفضت الحكومة الكونغولية التقييد بجميع خطط السلام الواردة في العمليات الإقليمية، وهذه حقيقة واضحة للجميع. ويتضمن اتفاقاً نيروبي ولواندا، على وجه الخصوص، 4 بنود و 11 بنداً، على التوالي. وفي كلا الاتفاقين، يتمثل البند الأول في وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية. وبدلاً من تنفيذ هذين الاتفاقين، تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتأجيج النزاع من خلال تشجيع خطاب الكراهية وتجنيد الجماعات المسلحة المحلية والمرتبقة للقتال إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يبدي هؤلاء المرتبقة والجماعات المسلحة اهتماماً يذكر برفاه المدنيين، ومن

وتتأشد رواندا مرة أخرى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعترف بالتزامها وأن تنفذ الاتفاقات الإقليمية الموقعة من أجل السلام والاستقرار. وكما هو الحال دائما، تظل رواندا ملتزمة بالجهود الثنائية والإقليمية والدولية لتحقيق الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ونتطلع إلى تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد مانيراتانغا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهني رئاسة موزامبيق لمجلس الأمن لشهر آذار/مارس على عقد هذه الجلسة. وأرحب بمشاركة السيدة بنتو كيتا، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبإحاطتها. وأرحب أيضا بمشاركة الممثلين الدائمين لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لدى الأمم المتحدة في نيويورك في هذه الجلسة.

على مدار أكثر من ربع قرن حتى الآن، قلما تُحترم القواعد الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب الحالة الأمنية الهشة جدا نتيجة لوجود الجماعات الإرهابية المسلحة والقوى الهدامة.

وينبغي أن يكون السلام في منطقة البحيرات الكبرى وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية أولوية مطلقة بالنظر إلى الانتخابات المقبلة التي تتطلب استعادة السلام الدائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي محاولة لمعالجة ذلك، يبذل المجتمع الدولي جهودا هائلة من خلال ولاية بعثة الأمم المتحدة، في جملة أمور، لاستعادة السلام والأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقد أُوفدت عدة بعثات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما لاحظ أعضاء المجلس بوضوح خلال زيارتهم لكينشاسا وغوما في أوائل آذار/مارس، من الواضح أن الشواغل الأمنية لا تزال قائمة، مما أدى إلى نشوء حالة إنسانية تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وتحقيق نتائج.

أشكال وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها. فهي ما زالت تعاني من خطاب الكراهية وعمليات القتل الموجه التي يحرض عليها قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، استنادا إلى انتمائهم العرقي فقط. ونعلم جميعا أن استمرار اضطهاد شعب ما والتمييز ضده يشكلان علامة إنذار مبكر لارتكاب جرائم فظيعة وإبادة جماعية في المستقبل. وقد ترددت أصدااء مخاوف رواندا في عدد من التقارير والبيانات، بما في ذلك بيانان صادران عن المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023 وتقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام 2022 وتقرير لجنة حقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي والعديد من البيانات الأخرى التي أدلى بها أعضاء مجلس الأمن الحاضرون في هذه الجلسة اليوم. وللأسف، في الوقت الذي اشتد فيه خطاب الكراهية وما تلاه من انتهاكات لحقوق الإنسان، اختارت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تكون مراقبا صامتا، مما يعطي الانطباع بأن عمليات القتل التي تستهدف مجتمعات محلية معينة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أصبحت طبيعية ومقبولة. وكما أشار المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، فإن وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وإيديولوجية الإبادة الجماعية هما في صميم الجرائم الفظيعة المرتكبة ضد مجتمعات التوتسي الكونغولية. بالنظر إلى جميع التقارير التي تعرب عن القلق إزاء تصاعد خطاب الكراهية، فما هو طريق المضي قدما بالنسبة لمجلس الأمن؟ وهل سيتم إجراء تحقيق؟ فينبغي ألا تكون التقارير هي الغاية، بل ينبغي لها أن تكون دعوة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

وفي الختام، نعترض على الحملة الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لوصف رواندا بأنها سبب عدم الاستقرار فيها. ويدل تقويض جمهورية الكونغو الديمقراطية لجهود السلام، ورفضها إعادة اللاجئين الكونغوليين إلى وطنهم واستقدامها للمرتزقة وتجنيدتها للجماعات المسلحة وتحالفها مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تستغل هذه الأزمة لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة النظر على حساب السكان المدنيين والعلاقات الدبلوماسية.

ثانياً، من الضروري ضمان أن تعمل القوة الإقليمية وقوة منظمة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل بناء مع الوحدة الأنغولية الجديدة بغية تجنب وجود عدة مراكز قيادة.

ثالثاً، هناك حاجة ملحة إلى أن تقدم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الدعم المالي واللوجستي للقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا.

رابعاً، هناك حاجة إلى تعزيز آلية التنسيق التي أنشأتها اجتماعات بوجومبورا بين رؤساء الأركان العامة لجيوش القوة الإقليمية، والتي تشارك فيها بعثة الأمم المتحدة.

خامساً، هناك حاجة أيضاً إلى تعزيز نظم الاتصالات والاستخبارات بين جميع القوات المتواجدة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ختاماً، بما أن الخطط السياسية المتوقعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية هذا العام تتطلب دعماً كبيراً من القوة الإقليمية وآليات التنسيق، أود أن أؤكد من جديد التزام بوروندي وجماعة شرق أفريقيا بعمليات نيروبي ولواندا وبوجومبورا ودعمهما لها، وهي عمليات مكملة وبالغة الأهمية لتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيّمة في هذا البيان.

ووفقاً للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، ساعتر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2023/3.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 12/15.

وفي هذا الصدد، فإن نشر القوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية إلى جانب قوة بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر الأخيرة سيساعد إلى حد كبير على استعادة السلام والأمن، وبالتالي تخفيف المعاناة الرهيبة للسكان المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، خاصة بين النساء والأطفال وكبار السن.

وفي حين لا تزال هناك تحديات كثيرة قائمة في وضع حد للأعمال العدائية والهجمات المستمرة التي تشنها حركة 23 مارس وفي التنفيذ الفعال لتوجيهات لواندا ونيروبي، يمكن الإبلاغ عن بعض النتائج الإيجابية.

أولاً، جولة الحوار الكونغولي الداخلي، التي بدأت بوساطة جماعة شرق أفريقيا، والتي ينبغي أن تستمر بدعم كامل من المجتمع الدولي.

ثانياً، الإعلان مؤخراً عن نشر 500 جندي أنغولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثاً، الزيارات الميدانية، لا سيما تلك التي قامت بها بعثات من مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي حظيت بتقدير كبير.

رابعاً، عقد اجتماع تنسيقي في 2 آذار/مارس للآلية المشتركة المعنية بتنفيذ وقف إطلاق النار وبانسحاب حركة 23 مارس برئاسة فخامة رئيس جمهورية بوروندي والرئيس الحالي لجماعة شرق أفريقيا.

خامساً وأخيراً، عقد اجتماع لرؤساء الأركان العامة للقوات المسلحة لجماعة شرق أفريقيا في بوجومبورا يومي 23 و 24 آذار/مارس.

ونظراً للطابع التكاملي لولايتي بعثة الأمم المتحدة والقوة الإقليمية لجماعة شرق أفريقيا، أود الآن أن أبدي بعض الملاحظات.

أولاً، هناك حاجة ملحة إلى إعادة تنشيط جميع القرارات السابقة المتخذة في مؤتمرات قمة نيروبي ولواندا وبوجومبورا بحزم، وهي القرارات التي لم تُحترم بعد.